

دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم – السودان -

سوسن أحمد آدم**

بانقا طه الزبير حسين*

الملخص _ هدفت الدراسة للتعرف على دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد، استخدم الباحثان المنهج الوصفي، شمل مجتمع الدراسة 25 خبيراً و100 مديراً ومديرة، اختار الباحثان عينة عشوائية بلغت 11 خبيراً و48 مديراً. وتحليل البيانات استخدم الباحثان برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وكانت أهم النتائج: أنسب آلية لتنفيذ تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية أن تمنح الدولة الكوبون للأسرة ذات الدخل المنخفض، من إيجابيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات أنه يقلل نسبة الفقر، تقليل التسرب، العدالة في توزيع الفرص التعليمية، من سلبيات تمويل التعليم بنظام الكوبون انعدام ضمان الجهة التي تمول التعليم، من صعوبات تمويل التعليم بنظام الكوبونات صعوبة فهم الفكرة. وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحثان بزيادة النسبة المخصصة للتعليم من الدخل القومي، وتوفير المعلومات الخاصة بتمويل التعليم للاستفادة منها في تقديم المقترحات، وعلى مدارس الأساس الاستفادة من عوائد الكوبونات، وإنشاء مؤسسة حكومية تعنى بإصدار الكوبونات التعليمية ومتابعة صرفها.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم، الكوبونات التعليمية.

*قسم أصول التربية والإدارة التربوية _ كلية التربية _ جامعة الخرطوم
**قسم أصول التربية والإدارة التربوية _ كلية التربية _ جامعة الخرطوم

دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم – السودان -

1. المقدمة

[16]. وقد ذكرت عفاف [14] في دراستها أثر التغيرات الاقتصادية على التعليم الأساسي مقابل تكلفة التعليم العالية وبعد ذلك قامت مدارس التعليم العام بفرض رسوم مختلفة على الطلاب، مما أضاف أعباء جديدة على الأسر ذات الدخل المنخفض. وحسب المادة (13) من قانون تخطيط التعليم العام وتنظيمه لسنة 2001م فقد نصت على أحقية كل طفل سوداني بلغ سن السادسة من عمره أن يتلقى تعليمه في مرحلة التعليم الأساسي. وتمويل التعليم الأساسي بولاية الخرطوم بنظام الكوبونات التعليمية يمنح الأسر ذات الدخل المنخفض الحق في تعليم أبنائهم ومنحهم الفرص ليكون لهم دور في التنمية الاقتصادية للبلد. ومن خلال ما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن هذه الصعوبات والتغيرات الاقتصادية تنعكس - سلباً - على عملية تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية، وبما أن عملية تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية تساهم في إنجاح العملية التعليمية، وإنجاح مشروع التنمية، في كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فإنه لا بُد من إجراء خطوات عملية، لمعالجة نظام تمويل التعليم عن طريق الكوبونات، ونظراً لعدم وجود دراسات تناولت هذا الموضوع في مدارس التعليم الأساسي؛ فإن الدراسة الحالية جاءت لتكشف عن دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد التربوي بولاية الخرطوم.

أ. أسئلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد التربوي بولاية الخرطوم؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ما آلية تنفيذ تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم؟

2- ما إيجابيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم؟

3- ما سلبيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم؟

4- ما الصعوبات التي تواجه تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم؟

يعد التعليم استثماراً طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ويدير عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي. وقد أكد عالم الاقتصاد التربوي شولتر من خلال العديد من البحوث والدراسات، أن زيادة الإنتاج القومي لم يكن مصدرها الحقيقي التقدم التكنولوجي وإنما ترجع أساساً إلى التعليم. كما أكد من خلال نظرياته أنه كلما ارتقى بالقوى العاملة في سوق العمل تعليمياً زاد الإنتاج القومي العام، ومن ثم زاد دخل الفرد وتحققت الرفاهية الاجتماعية. تواجه معظم المجتمعات والدول منذ تكوينها مشكلة كيفية إشباع وتحقيق حاجات وطموحات مواطنيها المتراكمة والمتجددة؛ وذلك باستخدام الموارد المحدودة المتاحة لها، ويأتي التعليم في مقدمة أولويات الاستثمار في رأس المال البشري؛ ولهذا خصصت دول العالم ميزانيات ضخمة للتعليم، وتغيرت النظرة إلى طبيعة الإنفاق التعليمي من مجرد خدمة تقدمها الحكومات لشعبها إلى استثمار ذي عائد اقتصادي مجزٍ، واعتباره، أيضاً، أحد المحددات الرئيسة لمعادلة التنافس الدولي في الحقبة القادمة، ولكن على الرغم من هذه التحولات الداعمة للاستثمار في التعليم، فإن الإنفاق عليه تحكمه ندرة الموارد والظروف الاقتصادية للدول [1].

والمتمحصر لمثل تلك المشاريع يجدها تهدف إلى العمل على حفز النظام التعليمي ليكون أكثر كفاءةً وفاعليةً وعدالةً في استخدام موارده؛ وتحسين نوعيته، وتنويع مصادر دخله. كما أن التزايد الكبير في أعداد الطلاب أظهر الحاجة للبحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تغذي التعليم وتسد نفقاته وتشبع حاجات الأفراد [2]. ولعلَّ صيغة تمويل التعليم بالكوبونات التعليمية، الذي يتم من خلالها توزيع كوبونات حكومية على أولياء أمور الطلبة أو على الطلبة أنفسهم وهم بدورهم ينفقونها على التعليم في مدرسة من اختيارهم تعتبر من أكثر الصيغ شيوعاً، وذات قابلية للتكيف في مختلف البيئات التعليمية. وتم تطبيقها في العديد من الدول، منها الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية ويسكونسين. إضافة إلى هذا فهناك عدد آخر من دول العالم المتقدمة والنامية أخذت بخيار الكوبونات التعليمية، مثل بنجلاديش التي تحصر توزيع الكوبونات التعليمية على الإناث في الصفوف من 6-10، وجواتيمالا التي تقصر توزيعها على الإناث ذوات الدخل المنخفض ممن تتراوح أعمارهن بين 7-14 سنة، والسويد، وكندا، والبرازيل، وليسوتو، وهولندا، واليابان، وبولندا، ونيوزلندا وقطر [3].

2. مشكلة الدراسة

يخصص للتعليم من الدخل القومي في السودان ما لا يتجاوز الـ2% وهي نسبة قليلة جداً. ولقد أخذ موضوع تدبير المال للتعليم أشكالاً عدة في السودان فرضتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن المصدر الأساسي للتمويل ظل ولفترة طويلة مسؤولية الدولة إلى أن ظهرت اللامركزية في التعليم فأدت لإحالة مسؤولية الإشراف على المدارس للولايات إدارياً ومالياً، كما جاء في دراسة زمان

دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية

بانقا الزبير وسوسن آدم

يعيشون فيها حالياً أو مستقبلاً ومن أجل أفضل توزيع ممكن لهذا التكوين [5].

4/ تمويل التعليم: عبارة عن مختلف الموارد الممكنة التي تستطيع أن تغذي الخطة التعليمية، وتمدها بالمال اللازم وذلك بعد تقديرها بالنفقات، ومصادر التمويل التي تلجأ لها الخطة لتوفير تلك النفقات التي تتمثل في المصادر العامة الحكومية المركزية والولائية والمحافظات. ومصادر خاصة مثل المصروفات الدراسية والقروض والهبات والتبرعات [6].

5/ مرحلة التعليم الأساسي: هي المرحلة التي تمتد من الصف الأول وحتى الصف الثامن وتشمل الفئة العمرية من 6-14 سنة.

3. الإطار النظري

مفهوم الكوبونات التعليمية كبديل لتمويل التعليم هي عبارة عن شهادات رسوم دراسية تصدر من قبل الحكومة ويعاد صرفها من قبل المدارس التي يختارها الطلبة، ثم يضيف أن الكوبون التام يشمل كلاً من المدارس الحكومية والخاصة. ومن التعريف السابق نجد أن تمويل التعليم بالكوبونات التعليمية ما هو إلا شكل من أشكال تمويل التعليم، تتكفل به الحكومة، لكن من خلال دفعها لمصروفاته للمستهلك لخدمته بشكل كوبيونات تمنح للوالدين أو للطلبة أنفسهم، أو باسمهم، وتكون قابلة للصرف من قبل المدارس التي يختارونها بأنفسهم [7].

الكوبونات التعليمية والخيار التعليمي Educational Choice

يخلط البعض بين الكوبونات التعليمية والخيار التعليمي وحقيقة الأمر أن الكوبونات التعليمية تعتبر وسائل بالإمكان استخدامها لتنفيذ الخيارات التعليمية خاصة من قبل الوالدين، هذا وإن كان استخدام الكوبونات قد ارتبط عند معظم الناس بكونه وسيلة تمكنهم من الالتحاق بمدارس من اختيارهم، إلا أنه في حقيقة الأمر قد يكون أوسع من ذلك، فمثل الكوبونات يمكن أن تستخدم من قبل الطلبة، للمقررات والشعب والأساتذة، في إطار المؤسسات التي تعمل بنظام الوحدات الدراسية المعتادة بالنظام الأمريكي، ولكن ينبغي ملاحظة أن استخدام الكوبونات التعليمية لتغطية تكلفة الدراسة في المدارس الخاصة يعتبر الهدف الرئيسي لحركة الخيار التعليمي على حد قول ليبرمان، ولعل هذا الارتباط القوي بين الاثنين هو سبب الخلط الذي يقع فيه البعض بينهما [8].

الأسس النظرية لتمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية

1/ الأساس الاقتصادي: يقوم هذا الأساس على أن الكوبونات تمثل تطبيقاً للمفاهيم الاقتصادية لحل المشكلات التعليمية، فالكوبونات تعمل على تحسين نوعية التعليم من ناحية، وعلى ترشيد تكلفة الاقتصاد من ناحية أخرى. فالنتائج المترتبة على تطبيق نظام الكوبونات ستضع حداً أو نهاية للاحتكار الحكومي للتعليم العام، تخلق سوقاً حرة خلاقة تنافسية على تقديم الخدمة التعليمية بأقل تكلفة وبأحسن نوعية. فتعرض مدارس التعليم العام لآليات الخصخصة ستجبرها -على التنافس على الطلبة المرتبط بهم التمويل- مع مدارس القطاع الخاص من ناحية، وبعضها البعض من ناحية أخرى، إذ أن ما تخلقه هذه المنافسة كفيل بإجبار المدارس الرديئة على الإغلاق، أو على تحسين وضعها، في حين تكون سيفاً مسلطاً على بقية المدارس لكي تعمل على الرقي الدائم بمستواها، حتى تضمن تدفق الطلبة عليها [9].

ب. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على آلية تنفيذ تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم.

2- معرفة إيجابيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم.

3- التعرف على سلبيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم.

4- معرفة الصعوبات التي تواجه تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم.

ج. أهمية الدراسة

1- قد تسهم في تحسين نوعية التعليم وترشيد تكلفته الاقتصادية.

2- قد تعمل على تحسين أداء المدارس، ومساعدتها على تحسين وضعها والرقي بمستواها حتى تضمن تدفق الطلاب إليها.

3- فتح باب الاختيار واسعاً أمام الطلبة ما يمكنهم من تحقيق إنجازات أفضل في البيئات التي يختارونها عن تلك التي يوزعون إليها أو تفرض عليهم فرضاً.

4- قد تحقق المساواة في فرص التعليم من خلال تمكين ذوي الدخل المنخفض من دخول المدارس الخاصة وهي بمثابة وسيلة حسنة للقضاء على الطبقة في التعليم.

5- توافر الاختيار، وهذا يعتبر واحداً من المبادئ الرئيسية في المجتمع الديمقراطي ويعتبر مؤشراً حاسماً على مقدار الحرية الممنوحة للناس.

د. حدود الدراسة

أ/ الحدود الموضوعية: دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم

ب/ الحدود البشرية: خبراء التعليم بوزارة التربية والتعليم العام - قسم التخطيط التربوي - ولاية الخرطوم.

ج/ الحدود الزمانية: 2017/2018م

د/ الحدود المكانية: محلية الخرطوم

هـ. مصطلحات الدراسة

1- دور: هو مدى تطبيق نظام تمويل التعليم بالكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي.

2- الكوبونات التعليمية: هي شهادات أو رسوم دراسية تصدرها الحكومة إلى الوالدين لتقديمها إلى المدرسة التي يختارها، والتي بدورها تعيدها إلى الحكومة للحصول على قيمتها نقداً [4].

2- اقتصاديات التعليم: هي أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارةً وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي

وفي تقييم هذه التجربة، أشارت نتائج وبيتي (Witt's Findings) وهي جزء من تقرير رسمي يحمل الاسم نفسه إلى نجاح التجربة، وأنها تغلبت على أبرز الانتقادات التي توجه عادة إلى نظام الكوبونات، حيث تبين أنه لم يسهل استخدام الكوبونات من حيث شموله لأسر لاستحقاقه مادياً، كما أن هذا النظام لم يعمل على تغذية التفرقة العنصرية، بل تبين أن هناك شواهد تشير إلى أنه عمل في الاتجاه المعاكس حيث عمل على إنماء التنوع، إذ أن بعض المدارس الخاصة اغتنمت هذا النظام كفرصة لاستقطاب بعض الطلبة من أقبليات غير بيضاء لتنوع مدخلاتها من الطلبة. هذا ولم تقتصر شواهد النجاح على الجانب الرسمي، بل إن تعابير الرضاء أصبحت شائعة بين الأسر المستفيدة [3].

التجربة البريطانية

أما في بريطانيا، فنجد أن تجربة نظام الكوبونات التعليمية تم تطبيقها في مقاطعة كنت (Kent) في عام 1978م وأبرزت الدراسة التقييمية لهذه التجربة التي قام بها مجلس مقاطعة كنت، أن استخدام الكوبونات التعليمية مكثف من الناحية الإدارية كما وجد أن واحدة من ثمانية حالات فضل فيها الآباء تغيير المدرسة التي يلتحق بها أبنائهم وفي ضوء ذلك علقوا التجربة. وفي عهد حكومة المحافظين، برئاسة مارجريت تاتشر، تجدد الاهتمام بنظام الكوبونات التعليمية، وصدر في عام 1981م نظام يهدف إلى إفساح فرص كبيرة لتعليم الطلبة الفقراء. وفي ظل هذا النظام تستطيع أسر الدخل المنخفض أن تحصل على المساعدة في تغطية الرسوم الدراسية لأبنائها عند التحاقهم بالمدارس المستقلة، شريطة أن تكون هذه المدارس معتمدة من قبل قسم العلوم والتربية في وزارة التعليم، وبحلول عام 1992م وُجد نحو 27 ألف طالب تلقوا مثل هذه الكوبونات الانتقائية التي مكنتهم من الالتحاق بنحو 192 مدرسة مستقلة في كل من إنجلترا وويلز، وأن هناك نحو خمسة آلاف طالب يستفيدون من هذا النظام سنوياً ممن تتراوح أعمارهم في الغالب بين 11 إلى 13 سنة [11].

تجربة قطر

أدخلت قطر مؤخراً نظام الكوبونات التعليمية في مدارسها. توفر الكوبونات لأولياء الأمور جهة العمل أو المجلس الأعلى للتعليم وتكون قيمة الكوبونات 28,000 ريال قطري كحد أقصى. تحسب الرسوم الدراسية ورسوم الكتب والباص فقط ضمن الـ 28,000 في حال كانت الرسوم الدراسية أقل من 28,000 ريال قطري. يتولى المجلس الأعلى للتعليم سداد قيمة القسائم التعليمية عن أبناء العاملين بالجهات غير الحكومية، وأبناء غير العاملين بأي من الجهات، كما تتولى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية سداد هذه القيمة عن أبناء الخاضعين لنظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وذلك بعد استيفاء المستندات الثبوتية اللازمة. وتتولى الجهات الحكومية سداد قيمة القسائم التعليمية المستحقة للمدارس، عن أبناء العاملين بتلك الجهات. يسدد ولي الأمر الرسوم للمدرسة وترد قيمة الرسوم أو الفارق عند استلام الرسوم من الجهات المختصة. في حال تجاوزت الرسوم الـ 28,000 ريال قطري على ولي الأمر تسديد فارق الرسوم. كما تصرف الكوبونات على مرتين أو ثلاثة، ويكون على ولي الأمر تسليم إذن الصرف للمدرسة مع بداية كل فصل دراسي. يتضح مما سبق أن هناك دولاً عديدة متقدمة ونامية قد راهنت

2/ الأساس التعليمي: معظمه قائم على النتائج التعليمية الإيجابية الناتجة عن تعريض التعليم لقوى السوق. إضافة إلى الحاجة التعليمية المنطقية، التي صاغها العالم رايويند Rewind على النحو التالي: لا توجد مدرسة واحدة مثلى تصلح لكل تلميذ أو طالب، وبالتالي فإن فتح باب الاختيار واسعاً أمام الطلبة سيكون مهماً لتمكينهم من النجاح، علاوةً على ذلك فإن التلاميذ والطلاب سوف يحققون إنجازاً أفضل في البيئات التعليمية التي يختارونها عن تلك البيئات التي يوزعون عليها أو تفرض عليهم.

3/ الأساس الاجتماعي: يعتبر نظام الكوبونات وسيلة جديدة لتحقيق المساواة في فرص التعليم، وتحسين نوعية لأبناء أسر الدخل المنخفض والأقبليات، خاصة من خلال تمكينهم من دخول المدارس الخاصة التي تقدم عادة نوعية أفضل من التعليم، كما أنها وسيلة للقضاء على الطبقية في التعليم.

4/ الأساس الديموقراطي: يقوم على أساس أن توافر الاختيار يعتبر واحداً من المبادئ الرئيسة في المجتمع الديموقراطي، وأن أي نقص أو انعدام الاختيار يرتبط عادة بالأنظمة الشمولية أو التحكمية، فتوافر الخيارات يعتبر أمراً جيداً ومؤشراً مهماً وحاسماً على مقدار الحرية الممنوحة للناس كما أن للوالدين الحق في تنشئة أطفالهم على ما يرونه من قيم وعادات، فينبغي أن يكون لهم الحق في اختيار المدرسة التي تنمي هذه الجزء من الثقافة [10].

أشكال تمويل التعليم بالكوبونات [11]:

1/ من ناحية الفئة المشمولة: فإنه يمكن أن يكون متاحاً لأبناء جميع الأسر دون تمييز أو أن يكون محصوراً على أبناء الأسر ذات الدخل المنخفض.

2/ من ناحية الجنس يمكن أن يكون مقصوراً على البنات دون البنين.

3/ من ناحية نوع المدارس المشمولة فيمكن أن تكون الكوبونات مخصصة للالتحاق بالمدارس الحكومية أو المدارس الخاصة فقط أو مخصص للثنتين معاً.

4/ من ناحية قيمة الكوبونات يمكن أن تكون قيمة معادلة لتكلفة التلميذ أو الطالب في التعليم العام أو يمكن أن تكون أقل من ذلك.

5/ من ناحية كيفية الدفع يمكن أن تسلم الكوبونات مباشرةً للمستفيدين أو تدفع مباشرةً للمدارس المختارة من قبل المستفيدين.

تجارب بعض الدول في تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت التجارب الأمريكية لاستخدام الكوبونات في التعليم خلال العام الدراسي 1972م، حيث طبقت على مجموعة من المدارس الحكومية في منطقة ألوم روك (Alum Rock) التابعة لمدينة سان جوس في ولاية كاليفورنيا وكانت ألوم روك في هذا الوقت عبارة عن مقاطعة ضمت نحو 15.000 تلميذ، 55% من أصول إسبانية و12% من السود وقد كان هذا المشروع عبارة عن تجربة ممولة من قبل الحكومة الفدرالية، وكان الهدف منها الوقوف على التأثيرات التعليمية والاجتماعية لخطة نظام الكوبونات على النظام المدرسي استمرت لخمسة أعوام. ولقد شاركت نحو ربع المدارس في هذه المنطقة في ذلك المشروع، وكان لهذه المدارس الحق في استخدام قيمة هذه الكوبونات التي تمثل موارد إضافية لها [12].

دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية

بانقا الزبير وسوسن آدم

استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي: تأكل نسبة كبيرة من الزيادة الحقيقية في الإنفاق على التعليم. وهيمنة الإنفاق الجاري وانخفاض نصيب الإنفاق الاستثماري في ميزانية التعليم قبل الجامعي. وكذلك ارتفاع تكلفة فرص العمل الضائعة وارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية بالنسبة للفقراء عنه بالنسبة للأغنياء. وضعف مساهمة التمويل الحكومي للتعليم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. وانخفاض عدد المدارس التي تم بناؤها إلى ألف مدرسة خلال السنوات الأخيرة. وساهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي في ظاهر التسرب. وإن الإقرار بحق الإنسان في التعليم لم يكن في أغلب الأحيان مقروناً بتوفير ضمانات الوصول إلى هذا الحق والانتفاع به. ولم تتجاوز ميزانية التعليم قبل الجامعي في مصر حاجز 12 مليار جنيه في أي عام طوال عقد التسعينات.

وأما دراسة زمان [16] فهدفت للتعرف على الكوبونات التعليمية كبديل تمويلي بمؤسسات التعليم العالي، دراسة مقارنة في تطبيقاته على المستوى الدولي. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي: إن التطبيق الصحيح لصيغة الكوبونات التعليمية يؤكد على أهمية استمرار اهتمام الدولة والقطاع العام لدعم التعليم العالي ومؤسساته. كذلك يجب أن تتوفر لمؤسسات التعليم العالي معلومات محدثة باستمرار عن اتجاهات الطلب على التعليم العالي ومتطلبات العمل. كما يتطلب التطبيق الصحيح لهذه الصيغة إعادة النظر في هيكله كثير من مؤسسات التعليم العالي التقليدية بحيث تتجاوز هذه المؤسسات النمط التقليدي في تصميم البرامج والتخصصات.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة، اتضح للباحثين أنها تتفق مع الدراسة الحالية من حيث الموضوع العام، فهي تناول موضوع دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم، إلا أنها تختلف عنها في تناولها للموضوعات الفرعية، ولهذا فقد حدد الباحثان أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة على النحو التالي:

- معظم الدراسات السابقة تناولت مصادر تمويل التعليم بصورة عامة ما عدا دراسة زمان [16] التي تناولت الكوبونات التعليمية كبديل تمويلي بمؤسسات التعليم العالي، وهذا ما اتفق مع الدراسة الحالية.

- تناولت الدراسة الحالية مدارس التعليم الأساسي للبنين والبنات الحكومية، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة محمد [13]، دراسة ضيف الله [14]، ودراسة حسب النبي [15]، واختلفت هذه الدراسة مع دراسة زمان [16]، التي استهدفت التعليم العالي.

- معظم الدراسات السابقة اتفقت مع الدراسة الحالية في أن هنالك قصوراً في تمويل التعليم من قبل الحكومات، اتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدامها للمنهج الوصفي، كما اتفقت معها كذلك في أن هنالك قصوراً في التمويل الحكومي للتعليم. استفاد الباحثان أيضاً من الدراسات السابقة في كيفية اختيار المشكلة وصياغتها وكذلك اختيار المنهج وتصميم الأدوات.

على خيار الكوبونات التعليمية ويبدو أن خيارها صادف الكثير من النجاح. كما يلاحظ أيضاً أن معظم هذه الدول أخذت بصيغة الكوبونات الانتقائية، أي التي يكون استخدامها أو توزيعها محصوراً بفئة معينة من أفراد المجتمع عادة ما يكونون أبناء أسر الدخل المنخفض. إضافة إلى تلك الدول السابقة هناك عدد آخر من دول العالم المتقدمة والنامية أخذت بخيار الكوبونات التعليمية، مثل بنجلاديش التي تحصر توزيع الكوبونات التعليمية على الإناث في الصفوف من 6-10، وجواتيمالا التي تقصر توزيعها على الإناث ذوات الدخل المنخفض ممن تتراوح أعمارهن بين 7-14 سنة، السويد، كندا، والبرازيل، وليسوتو، وهولندا، واليابان، بولندا، ونيوزلندا [12].

4. الدراسات السابقة

تناول الباحثان عددًا من الدراسات المحلية والعربية المتوفرة، والتي تم الوصول إليها في مجال دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم، على النحو التالي:

هدفت دراسة محمد [13] للتعرف على مصادر تمويل التعليم الأساسي بولاية الخرطوم للفترة من 1995-1998م استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي: من أسباب ضعف التمويل الحكومي لمرحلة الأساس قلة الموارد المخصصة للإنفاق على الخدمات المختلفة، وأن الدعم الاتحادي لتعليم مرحلة الأساس مقابل الصرف الناتج عن تغير السياسات التعليمية ضعيفة، وكذلك عدم وضوح السياسات الاتحادية نحو تعليم مرحلة الأساس أدى إلى ضعف التمويل الحكومي، ومن أسباب ضعف التمويل الحكومي لمرحلة الأساس زيادة عدد التلاميذ نتيجةً للانفجار السكاني، وأيضاً عدم وجود جهة إدارية لتنسيق المناشط التي تمول بالعون الأجنبي، وندرة تمويل المشروعات أدى لعدم الدخول في تجربة المدارس المنتجة، كنوع من الاستثمار لتمويل تعليم مرحلة الأساس، واستخدام نظام المدارس ذات الفصل الواحد وكذلك الاستفادة من المباني المدرسية إلى أقصى درجة يمكن أن يؤدي إلى تخفيض تكلفة تعليم مرحلة الأساس.

هدفت دراسة ضيف الله [14] للتعرف على تكلفة وتمويل التعليم العام في السودان-المشاكل والحلول استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي: هنالك نسبة 95.5% من المخططين الاقتصاديين والمخططين التربويين يرون أن نسبة الإنفاق على التعليم العام من الميزانية العامة ضعيف، و88% من الإداريين التربويين والمعلمين ترى أن الموارد المالية المتاحة للتعليم العام غير كافية لتنفيذ برامج 66.7% من الآباء أولياء أمور التلاميذ أن الموارد المالية المتاحة غير كافية لتنفيذ برامج. وأصبحت الدولة تعتمد على مساهمات الأفراد في توفير الاحتياجات لمرحلة الأساس. وميزانية التعليم العام لا تمثل جملة المصروفات الحقيقية على التعليم العام في ميزانية الدولة. وقلة الصرف المالي الحكومي على التعليم العام أدى إلى تدهور العملية التعليمية. والإنفاق الفعلي على التعليم العام لا يتماشى مع الخطط التعليمية للدولة، مع أن أهداف الخطط التعليمية واقعية من ناحية التكلفة المالية.

وأيضاً هدف دراسة حسب النبي [15] إلى معرفة بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام 2017م

5. الطريقة والإجراءات

هـ. تصميم الاستبانة: قام الباحثان بتحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة، ومن ثم صياغة الفقرات التي تقع تحت كل مجال. وعرض الاستبانة على المحكمين التربويين المختصين في هذا المجال، ومن ثم قام الباحثان بإجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون، حيث أُعطي لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج ثلاثي (أوافق، بدرجة متوسطة، لـأوافق).

و. تحكيم الاستبانة

1/ الصدق الظاهري: لقد قام الباحثان بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين الذين لديهم خبرة في مجال الإشراف التربوي للتحقق من وضوح العبارات ومدى ارتباطها بالمحاور التي تنتمي إليها، وذلك بغرض تقويم وتحكيم الاستبانة. هذا وقد قام الباحثان بإجراء جميع التعديلات التي أوصى بها المحكمون.

2/ الثبات: ويقصد به قدرة الأداء على إعطاء النتائج نفسها عند تطبيقها على مجتمع مماثل، ولإيجاد ثبات الاستبانة استخدم الباحثان برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) تم حساب الثبات بمعامل (ألفا كرونباخ) حيث بلغ (0.90). كما في الجدول أدناه

جدول 1

يوضح معاملي الثبات والصدق للاستبانة

م	عينة الدراسة	معامل الثبات	معامل الصدق
1	المشرفون	0.9737	0.9867

6. النتائج ومناقشتها

للإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدم الباحثان اختبار (كا2) ومقارنة كل نتيجة لقيمة (كا2) المحسوبة بقيمة (كا2) المقروءة من الجداول الإحصائية أمام درجة حرية (2) وتحت مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 5.991، لعينة الدراسة وكذلك النسبة المئوية والتكرار كما أوردتها في الجداول التالية:

السؤال الأول الذي ينص على: ما آلية تنفيذ تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم؟

جدول 2

يوضح آراء أفراد العينة حول جهة التمويل وقيمة الكبون وجهة الكبون في تقليل تكلفة التعليم

المتغير	الفقرات	التكرار	النسبة%
جهة التمويل	وزارة المالية	20	41.7
	جهة عمل ولي الأمر	8	16.7
	ديوان الزكاة	2	4.2
	صندوق دعم التعليم	7	14.6
	وزارة المالية	11	22.9
	المجموع	48	100
قيمة الكبون	ثابتة ومحددة	12	25.0
	حسب تكلفة التلميذ	14	29.2
	مفتوحة حسب حالة مستلم الكبون	2	4.2
	حسب قدرة ولي الأمر	20	41.7
	المجموع	48	100
	ولي الأمر	23	47.9

دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية

بانقا الزبير وسوسن آدم

المتغير	الفقرات	التكرار	النسبة%
الجهة	المحليات	5	10.4
	المدرسة	20	41.7
	المجموع	48	100

لابنه عن قيمة الكوبون يتولى ولي أمر الطالب تسديد المتبقي منها، أي أن تكون قيمة الكوبون متناسبة عكسياً مع دخل ولي أمر الطالب، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ضيف الله [14]. ويلاحظ من الجدول أيضاً أن النسبة الأكبر كانت لصالح أن يستلم ولي أمر الطالب الكوبون، باعتباره المستفيد الأول والأصلح لهذا التمويل.

السؤال الثاني الذي ينص على: ما إيجابيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم؟

جدول 3

يوضح التكرارات وقيمة كا2 المحسوبة والتفسير والنتيجة بالنسبة لإيجابيات تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات

العبارة	أو وافق	بدرجة متوسطة	لا أو وافق	قيمة كا ²		النتيجة
				المحسوبة	التفسير	
تحسين نوعية التعليم	33	14	1	32.375	دالة	أوافق
خفض تكلفة التعليم	28	16	4	18.000	دالة	أوافق
خلق نوع من المنافسة بين المدارس	28	12	7	16.625	دالة	أوافق
تحسين البيئة المدرسية	37	10	1	43.875	دالة	أوافق
تحقيق فرص المساواة في فرص التعليم	39	8	1	51.125	دالة	أوافق
تحقيق مبدأ مجانية التعليم	24	17	7	9.125	دالة	أوافق
تقليل نسبة التسرب	29	14	4	19.625	دالة	أوافق
زيادة نسبة القبول في المدارس	32	12	4	26.000	دالة	أوافق

مجانية التعليم، ويقلل من نسبة التسرب، ويعمل على زيادة القبول في المدارس. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة زمان [16]، وكذلك دراسة ضيف الله [14].

السؤال الثالث الذي ينص على: ما سلبيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم؟

جدول 4

يوضح التكرارات وقيمة كا2 المحسوبة والتفسير والنتيجة بالنسبة لسلبيات تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات

العبارة	أو وافق	بدرجة متوسطة	لا أو وافق	قيمة كا ²		النتيجة
				المحسوبة	التفسير	
عدم ضمان جهة التمويل والاستمرار في تمويل التعليم	28	16	4	18.000	دالة	أوافق
آلية التنفيذ معقدة	20	16	12	2.000	غير دالة	لاأوافق
صعوبة تطبيق هذا النظام في كل المناطق	32	13	3	27.125	دالة	أوافق
تقليل دور المجتمع في المشاركة في دعم التعليم	12	16	20	2.000	غير دالة	لاأوافق
إمكانية حدوث تلاعب في صرف الكوبون	21	16	11	3.125	غير دالة	أوافق

تواجه تطبيق نظام الكوبونات التعليمية لتمويل التعليم الأساسي بولاية الخرطوم، بينما يوجد تباين بين آراء أفراد العينة حول آلية التنفيذ المعقدة، وتقليل دور المجتمع في المشاركة في دعم التعليم، وإمكانية حدوث تلاعب في صرف الكوبون، واختلفت هذه النتيجة مع ما توصل إليه زمان [16] في دراسته.

من الجدول عاليه يلاحظ أن معظم أفراد العينة يرون أن تتولى الدولة ممثلة في وزارة المالية نظام الكوبونات التعليمية في تمويل التعليم ويأتي هذا من منطلق أن التعليم خدمة يجب أن توفرها الدولة للأفراد. في حين أن بعض أفراد العينة يرون أن المسؤولية الاجتماعية للبنوك توجب عليها أن تتولى التمويل أي لا بد من مشاركة فعالة لرأس المال الخاص في الخدمات الاجتماعية وهذه النتيجة تتفق تماماً مع كل الدراسات السابقة. وكذلك أن معظم أفراد العينة يرون بأن تحدد قيمة الكوبون على حسب مقدرة ولي أمر الطالب، بحيث إذا زادت الرسوم الدراسية

يتضح من الجدول عالية أن كل إجابات عينة الدراسة المفحوصين من المديرين جاءت بالموافقة وهذا يدل على ضرورة تطبيق نظام الكوبونات في تمويل التعليم مما يقلل من تكلفة التعليم والتي أصبحت عالية جداً وليس للمواطنين طاقة لهم بها. كذلك اتفقت عينة المفحوصين من الخبراء التربويين والاقتصاديين ومديري التعليم بالمحليات بولاية الخرطوم بأن تمويل التعليم الأساسي بولاية الخرطوم يحقق مبدأ

نلاحظ من الجدول السابق أن هنالك تباين في إجابة عينة الدراسة من المديرين على تمويل التعليم بنظام الكوبونات في عدم ضمان جهة التمويل والاستمرار في تمويل التعليم، وصعوبة تطبيق هذا النظام في كل المناطق، وإمكانية حدوث تلاعب في صرف الكوبون، وكذلك آلية التنفيذ معقدة، وصعوبة تطبيق هذا النظام في كل المناطق، يعد من أبرز السلبيات التي

السؤال الرابع الذي ينص على: ما الصعوبات التي تواجه تمويل التعليم الأساسي بنظام الكيانات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم؟

جدول 5

يوضح التكرارات وقيمة كا2 المحسوبة والتفسير والنتيجة بالنسبة للصعوبات التي تواجه تمويل التعليم الأساسي بنظام الكيانات التعليمية

النتيجة	التفسير	قيمة كا ² المحسوبة	الاستجابات		العبارات
			لا أو افق	أوافق	
أوافق	دالة	25.125	5	11	عدم وضوح مفهوم الكيانات
أوافق	دالة	24.875	1	18	عدم وجود قوى مدبرية لتنفيذ النظام
لا أوافق	غير دالة	0.5000	16	18	عدم تقبل المجتمع للفكرة
أوافق	دالة	9.375	6	21	صعوبة تحديد المحتاجين بدقة
أوافق	دالة	13.875	6	15	صعوبة تأمين التمويل
أوافق	دالة	11.375	17	6	تعارض هذا النظام مع سياسة مجانية التعليم
أوافق	دالة	10.500	8	14	يحتاج لميزانيات ضخمة
أوافق	غ. دالة	5.375	10	15	عدم وضع التعليم كأولوية في الدولة

3/ على الدولة أن تعمل على زيادة النسبة المخصصة للتعليم من الدخل القومي.

4/ توفير المعلومات الخاصة بتمويل التعليم للاستفادة منها في تقديم المقترحات وتحسين الوضع الراهن.

5/ على مدارس الأساس الاستفادة من عوائد الكيانات حتى يكون ذلك محفزاً لها على زيادة طاقتها الاستيعابية ورفع مستوى الجودة.

6/ إنشاء مؤسسة حكومية تكون معنية بإصدار الكيانات التعليمية ومتابعة صرفها.

7/ إيجاد المزيد من المصادر البديلة لتمويل التعليم لتطويره وتحسين جودته.

المراجع

أ. المراجع العربية

- [1] الحميد، عبد الواحد بن خالد (1997م). استثمار في أمة، مجلة المعرفة، العدد 21.
- [2] السعيد، أنور غالب (2000م). اقتصاديات التعليم، ط1، عمان، الأردن.
- [4] صالح، ليلي طه (1986م). تمويل وتكلفة الخطط التربوية في السودان، مجلة رسالة المعلم، العدد 14. الخرطوم.
- [5] عبد الغني، النوري (1988م). اتجاهات حديثة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، دار الثقافة، الدوحة.
- [6] عبد الدائم، عبدالله (1966م). التخطيط التربوي، دار العلم للملايين، بيروت.
- [11] غانم، منى محمد (2012م). اقتصاديات التعليم-النشأة، المفهوم، المجالات- مجلة المعرفة العدد 157.
- [13] محمد، الطيب عبد الوهاب (1998م). دراسة تحليلية لمصادر تمويل التعليم الأساسي بولاية الخرطوم للفترة من 1995م- 1998م، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السودان.
- [14] ضيف الله، محمد عبد الرؤوف (2000م). تكلفة وتمويل التعليم في السودان- المشاكل والحلول، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الخرطوم.

نلاحظ من الجدول عالية أن معظم إجابات المفحوصين كانت بالموافقة ما عدا عبارة عم تقبل المجتمع لفكرة تمويل التعليم بنظام الكيانات، وهذا يعني أن هنالك فعلاً حاجة ماسة لتطبيق نظام الكيانات في التعليم الأساسي ولكن هنالك بعض الصعوبات التي تواجه نظام هذا التطبيق مثل عدم وضوح مفهوم الكيانات، صعوبة تحديد المحتاجين بدقة، يحتاج لميزانيات ضخمة، عدم وضع التعليم كأولوية في الدولة. ومما يؤكد ذلك اتفاق كل الخبراء التربويين والاقتصاديين ومديري التعليم بالمحليات ومديري مدارس التعليم الأساسي الحكومي بولاية الخرطوم على أن الصعوبات التي من الممكن أن تواجه تمويل التعليم الأساسي بولاية الخرطوم بنظام الكيانات تتمثل في أن الفكرة جديدة وكذلك صعوبة تنفيذها ومتابعتها بدقة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه زمان [16] في دراسته.

النتائج

- 1/ إن أنسب آلية لتنفيذ تمويل التعليم الأساسي بنظام الكيانات التعليمية أن تمنح الدولة الكوبون للأسرة ذات الدخل المنخفض، وتكون قيمة الكوبون حسب تكلفة التلميذ وتتناسب مع دخل ولي الأمر.
- 2/ يحقق تمويل التعليم الأساسي بنظام الكيانات التعليمية مبدأ مجانية التعليم فيوجه الدعم لمستحقيه فعلاً وبالتالي يقلل الهدر.
- 3/ من إيجابيات تمويل التعليم بنظام الكيانات تقليل نسبة الفقر وتقليل التسرب والعدالة في توزيع الفرص التعليمية.
- 4/ من سلبيات تمويل التعليم بنظام الكوبون انعدام ضمان الجهة التي تمول التعليم، الأمر الذي يؤدي إلى تلاعب في صرف الكوبون، ويجعل المواطن اتكالياً ومتلقياً للهيئات.
- 5/ من صعوبات تمويل التعليم بنظام الكيانات صعوبة فهم الفكرة، وصعوبة تحديد المستحقين فعلاً، غياب المعلومات المتعلقة بتمويل التعليم في الدولة، إيجاد الجهة التي ستمول التعلم في الدولة.

7. التوصيات

- 1/ أن تمنح الدولة الكوبون للأسرة ذات الدخل المنخفض، وأن تحدد قيمة الكوبون حسب تكلفة التلميذ وأن تتناسب مع دخل ولي الأمر.
- 2/ على الدولة أن تتبنى نظام الكيانات في تمويل التعليم لأنه يحقق مبدأ مجانية التعليم ويوجه الدعم لمستحقيه فعلاً وبالتالي يقلل الهدر.

دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية

بانقا الزبير وسوسن آدم

- [7] Conroy, Martin and MacDonnell, Jean (1990). School District Restructuring in senate, New Mexico, Educational policy, Vol 4 No 1.
- [8] Lieberman, Myron (1989). privatization and Educational choice, New York, St. Martin's press.
- [9] Lind low, John (1990). Educational Vouchers Resto Virginia, National Association of secondary school principals.
- [10] Henry, Levin (1990). The Economics of Education choice, Economics of Education Review, Vol.10, No 2.
- [12] Cookson, Peter (1994). School choice the struggle of American Education, New York, Vail- Ballot press.
- [15] حسب النبي، أحمد محمد (2001م). بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى 2017م. رسالة ماجستير. كلية التربية، جامعة الخرطوم.
- [16] زمان، حسام عبد الوهاب (2013م). الكوبونات التعليمية كبديل تمويلي بمؤسسات التعليم العالي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طيبة.
- ب. المراجع الاجنبية
- [3] West, Edwin (1996). Education Vouchers in practice and principle, a word Survey.

ROLE OF THE FUNDING EDUCATION THROUGH THE SYSTEM OF EDUCATIONAL VOUCHERS IN REDUCING THE ECONOMIC COST FOR BASIC EDUCATION IN THE POINTS OF VIEWS OF EXPERTS IN EDUCATIONAL AND ECONOMIC IN KHARTOUM STATE- SUDAN

BANNAGA TAHA ELZUBAIR HUSSEN

SUSAN AHAMED ADAM

ABSTRACT_ *The study aimed at identifying the role of the funding education through the system of educational vouchers in reducing the economic cost for basic education in the points of views of experts in educational and economic. The two researchers used the descriptive methodology. The study population involved 25 experts and 100 male and female school principals. The researchers a random sample of 11 experts and 48 school principals. For data analysis, the researchers used the statistical package for social sciences analysis. The most important finding was: The most appropriate way to execute funding basic education through educational vouchers is that the state is to hand the vouchers to the families with low income. Some of the advantages of funding education through educational vouchers system is that it reduces poverty, reduces drop out and achieves justice in distributing educational services on the other hand, the disadvantage of funding education through educational vouchers system is that there is no guarantee for the body that funds education. One of the difficulties facing funding education through educational vouchers is the difficulty in understanding the idea. In the light of the findings, the researchers recommended: increasing the allocation for education from (GDP) providing information concerning funding education so as to make use of them in presetting suggestion. Basic school has to make use of the rewards of the vouchers, and a governmental institution has to be established so as to supervise issuing educational vouchers and following up cashing in the vouchers.*

KEY WORDS: *The funding education, Educational vouchers.*